

ضمان الطبيه
في الفقه الواقعي

تأليف

الشيخ حسين الحاجي

سرشناسه: الحاجی، حسین، - .
عنوان و پدیدآور: ضمان الطبیب فی الفقہ الامامی
مشخصات نشر: قم: هانیوان، ۱۴۲۶ هـ = ۱۳۹۴ م = ۲۰۱۵
مشخصات ظاهیری: ۵۸۲ ص.
شابک: ۰۰۰۰۳۰ ریال: ۰- ۸۲۹۸- ۲۶- ۹۶۴- ۸۲۹۸- ۹۷۸
وضعیت فهرستنیسی: فیبا
یادداشت: کتابنامه: [۵۵۱] - ۵۶۲؛ همچنین به صورت زیرنویس
یادداشت: عربی
موضوع: پزشکی (فقه)
موضوع: پزشکی - قوانین و مقررات (فقه)
موضوع: ضمان
موضوع: اصول فقه شیعه
موضوع: اسلام و پزشکی
رده بندی گنگره: BP ۱۹۸/۶/۲ ح ۱۹۸، ۱۳۹۴، ۸۸ ض ۲
رده بندی دیوتی: ۲۹۷ / ۳۴۲
شماره کتابشناسی: ۳۸۸۱۲۲۶



انتشارات هانیوان

ضمان الطبیب فی الفقہ الامامی

مؤلف: حسین الحاجی

شمارگان: ۵۰۰ عدد

نوبت چاپ: اول (۱۳۹۴)

قیمت: ۳۰۰۰ تومان

شابک: ۰- ۲۶- ۸۲۹۸- ۹۶۴- ۹۷۸

تصدير

ان الطبيب المعالج قد يخطئ في بعض الأحيان في العلاج، وخطئه هذا قد يكون عن جهل، وجهله قد يكون عن تقصير وقد يكون عن قصور. وتارة يكون خطئه عن عمد، وعمده هذا قد يكون عن إهمال ولا مبالاة، وقد يكون لأجل أغراض أخرى.

وعلى كل حال، فأي تقصير من الطبيب وبأي قصد كان، فالمريض هو الضحية والمتضرر، وفي بعض الأحيان لا يمكن تلافي الضرر.

فبعض الأطباء عند علاجه للمريض قد يصف دواءً قاتلاً يؤدي في النهاية إلى هلاك المريض وموته، وهناك من يصف له شيء يؤدي إلى عط卜 عضو من أعضائه، وإلى غير ذلك من الحكايات التي نسمعها عن بعض الأطباء، في باب معالجتهم للمرضى.

فترى أن هذا العمل الإنساني المقدس أصبح عند البعض عملاً تجاريًا محضاً، وإن الرحمة والشفقة قد انتزعت من قلوبهم.

نقول: لما أصبح حصول الخطأ في علاج المرضى أمراً شائعاً، ترتب عليه التزامات قانونية - وهذا أمر موكول لأصحابه - وكذلك ترتب عليه أحكام شرعية، فهنا نقول: ما هو رأي الشريعة المقدسة - طبقاً لمذهب الإمامية الجعفرية الاثنا عشرية - في ضمان الطبيب عند خطئه العمدي وغير العمدي، وفي حال انه قاصر أو مقصر؟

لا شك ان مذهب الإمامية أتباع أهل البيت عليهم السلام - كما هو المعروف عنه -

له الشمولية والإحاطة بجميع مجالات الحياة، ونحن نحاول أن نقتصر على البيان الإجمالي لضمان الطيب.

ملاحظة هامة لا بد من الإشارة إليها

ان أصل الجواب على ضمان الطيب هو موجود في الفصل الثالث من هذا الكتاب، ولكن رأينا ان هناك أموراً ضرورية لا بدّ من ذكرها تصلح كمقدمة لجواب الكثير من مسائل الطب، وخصوصاً في باب الضمان والقضاء، وان أطلنا وأطلبنا فيها، فهي لا تخلو من فائدة عامة وخاصة، وقد غفل عنها الكثير من المحققين.

أمور تتعلق بتعريف بحث ضمان الطيب

١- تعريف المسألة وبيان السؤال الأصلي للتحقيق

- أ - ما هو المراد من ضمان الطيب في الفقه الإمامي ؟
- ب - هل إن ضمان الطيب في الفقه الإمامي مبني على أمر تعبد روائي، أم على أمر تعقلي استدلالي ؟

٢- أسئلة فرعية متعلقة بالبحث

- أ - ما هي أدلة ضمان الطيب ؟
- ب - ما هو المبني العام لضمان الطيب ؟
- ج - ما هو مقدار ضمان الطيب ؟
- د - ما هي مسقطات ضمان الطيب ؟

٣- سابقة البحث

لقد كتب الكثير في ضمان الطيب طبقاً للمذاهب الإسلامية، ولكن مع ذلك لم يحصل لهم الاستيعاب والإلمام لجميع الفروع والمسائل التي تخص ضمان الطيب، وأيضاً لم نجد من تفرد له بالبحث والنقد تفصيلاً على مذهب الإمامية.

وان كانت توجد بعض المسائل في الرسائل العملية وغيرها تخص ضمان الطيب، ولكنها خالية عن التفصيل والتفسير والشمولية؛ فلذا قد اخترت هذا البحث بالخصوص لأجل أن تكتمل دائرة البحث العلمي في الفقه الإمامي.

نعم لا أدعني الاستيعاب لأنغلب فروع المسألة بالكامل، بل ما تمكنت منه وبلغت همتني فيه، فإنه هناك الكثير منها قد بقي على طاولة البحث والتدقيق، نسأل الله تعالى من يأتي ويكمّل ذلك، وينتقد ما كتب في هذا المجال.
ونحن إن شاء الله سوف نبني - قدر الإمكان - ذلك وفقاً لمذهب أهل

البيت عليه السلام ، راجين من الله تعالى التوفيق.

٤- فرضيات التحقيق

إليك بعض فرضيات البحث على نحو الإجمال:

- أ - ان أدلة ضمان الطيب هي: الكتاب والسنة المشتملة على قول المعصوم و فعله وتقريره الشريف عليه السلام، وكذلك الإجماع والسيرة العقلائية والعقل، أي: الأدلة الأربع.
- ب - ان المبني العام لضمان الطيب هو الضرر الصادر من الطبيب،

والتسبيب في حصوله.

ج - ان مقدار ما يضممه الطبيب في الحقيقة هو يرجع إلى ما كتب في كتاب الديات من كتب الفقه، أي: من مقدار دية القتل العمد والقتل الخطأ ودية أحد الأعضاء وغير ذلك.

د - ان من مسقطات الضمان على الطبيب هو اخذ البراءة من المريض بعد بذل الجهد بقدر المستطاع.

٥- الهدف من التحقيق

ان الهدف من هذا البحث هو من أجل بيان وتوضيح - مع الإمكان - المسائل التي تتعلق بضمان الطبيب في حالة خطئه أو اشتباهه في العلاج، فإنه لا توجد - بحسب علمي القاصر - من جمع مسائل ضمان الطبيب بصورة خاصة في أطروحة واحدة متكاملة مستوفية من حيث الحكم، وبيان الاستدلال والمدارك العلمية عليه.

وأيضاً هناك بعض المسائل أصلًا لم يتطرق إليها الأعلام.

٦- أسلوب التحقيق

ان أسلوبنا في التحقيق هو أسلوب استدلالي فقهي، يبدأ بذكر المسألة مع ذكر الأقوال التي قيلت فيها، وبيان وجه الاستدلال في كل قول، مع ترجيح أحدها ونقد الأقوال الأخرى.

٨- خلاصة البحث

تم تقسيم البحث الى ثلاثة فصول:

الفصل الأول: في المفاهيم والكلمات، وفيه

المبحث الأول: المفاهيم

المبحث الثاني: المسؤولية والضمان المصطلح

المبحث الثالث: نبذة تاريخية عن الطب البشري والعلاج

المبحث الرابع: أقسام العلاج وأساليب الطبابة

الفصل الثاني: المبني لضمان الطبيب، وفيه

المبحث الأول: المبني العام

المبحث الثاني: المبني الخاص

المبحث الثالث: في مشروعية أساليب الطبابة

الفصل الثالث: مسائل في ضمان الطبيب، وفيه

المبحث الأول: في القدر الواجب من صدق عنوان الطبيب

المبحث الثاني: في الطبيب المباشر للعلاج

المبحث الثالث: في الطبيب الواصف للعلاج

المبحث الرابع: لو اجتمع المباشر مع الواصف (المباشر والسبب)

المبحث الخامس: في مسائل متفرقة

فهرس المحتويات

٥	تصدير
٦	ملاحظة هامة لا بد من الإشارة إليها
٦	أمور تتعلق بتعريف بحث ضمان الطبيب
٦	١ - تعريف المسألة وبيان السؤال الأصلي للتحقيق
٦	٢ - أسئلة فرعية متعلقة بالبحث
٧	٣ - سابقة البحث
٧	٤ - فرضيات التحقيق
٨	٥ - الهدف من التحقيق
٨	٦ - أسلوب التحقيق
٩	٨ - خلاصة البحث
 الفصل الأول في المفاهيم والكلمات	
١٢	المبحث الأول: المفاهيم، وفيه أمور:
١٣	الأمر الأول: مفهوم الطبابة
١٢	الف- مفهوم الطب والطبابة في اللغة
١٥	ب- مفهوم الطب والطبابة في الاصطلاح
١٧	الأمر الثاني: مفهوم الضمان
١٧	الف- مفهوم الضمان في اللغة
١٨	ب- مفهوم الضمان في الاصطلاح
١٩	الأمر الثالث: مفهوم المسؤولية
١٩	الف- المسؤولية لغة
٢٠	ب- تعريف المسؤولية في الاصطلاح
٢٢	المبحث الثاني: المسؤولية والضمان المصطلح، وفيه أمور:

الأمر الأول: الضمان المصطلح	٢٢
الف-تعريف الضمان عند الأمامية	
ب-تعريف الضمان في فقهه السنّة	٢٥
ج-ما هو المراد من الضمان في ضمان الطيب	٢٧
الأمر الثاني: المسؤولية عند الفقهاء	
الأمر الثالث - أقسام المسؤولية والضمان، وهي على نحوين:	٢٨
النحو الأول: في أقسام الضمان في كتب الفقه	٢٨
الفرع الأول: الضمان بالمعنى العام	٢٩
الفرع الثاني: الضمان العقدي [أي الضمان بخلاف العقد]	٣٠
الفرع الثالث: الضمان التهري [أي الضمان من دون عقد]	٣٢
النحو الثاني: في أقسام المسؤولية، من جهة الشرع المقدس والقانون الوضعي	٣٣
النوع الأول: المسؤولية الأدبية أو الأخلاقية	
فُسُمْ أبقرساط (الناموس الطي)	٣٣
الآثار الوضعية المترتبة على الخلاف عن المسؤولية الأدبية أو الأخلاقية	٣٦
الف - العقوبة الأخرى	٣٦
ب - عذاب الوجدان	٣٩
ج - موت الضمير	٤١
د - الانحطاط في المجتمع	٤٣
النوع الثاني: المسؤولية القانونية	
والمسؤولية القانونية تنقسم إلى قسمين:	٤٤
الف - المسؤولية الجنائية	٤٤
١ - معنى الجنائية لغة:	
٢ - الجنائية اصطلاحاً:	٤٥
ب - المسؤولية المدنية	٤٦
النسبة بين المسؤولية الجنائية والمدنية	٤٧

الشروط العامة لتعلق المسؤولية الجنائية في نظر القانون	٤٩
الفرق بين المسؤولية الجنائية والمسؤولية المدنية على حسب القانون الوضعي	٤٩
وتقسم المسؤولية المدنية إلى قسمين:	٥١
١ - المسؤولية العقدية	٥١
٢ - المسؤولية التقصيرية	٥١
شروط المسؤولية العقدية	٥٢
أركان المسؤولية المقصورة:	٥٣
أقسام المسؤولية التقصيرية:	٥٤
المبحث الثالث: نبذة تاريخية عن الطب البشري والعلاج، وفيه أمور:	
الأمر الأول: من أسس لصناعة الطب	٥٥
القول الأول: الواضع هو الله تعالى عن طريق الوحي إلى الأنبياء [١]	٥٥
القول الثاني: الواضع هو الله تعالى إلهاما منه للناس	٥٦
القول الثالث: الواضع هم البشر من خلال الإبداع والصدف والتجربة.	٥٨
الأمر الثاني: مدارس ومسالك التطبيق قبل الإسلام	٦١
الأمر الثالث: الطب بعد الإسلام	٦٢
الأمر الرابع: كيف حصل التطور في الطب على يد المسلمين	٦٤
المبحث الرابع - أقسام العلاج وأساليب الطبابة:	
ملاحظة هامة: ما هو وجه الحاجة إلى تطويل الكلام في هذا المبحث؟	٦٨
الأسلوب الأول: الطب الصيني	٧١
مسارات الطاقة أو القنوات (Meridians)	٧١
العناصر الأساسية لحكم حي	٧٢
الوخز بالإبر	٧٥
الأسلوب الثاني: طب الطاقة [العلاج بالطاقة]	٧٧
الأمور الأساسية في طب الطاقة:	٧٧
١ - مسارات الطاقة	٧٧

٧٨.....	مراكز الطاقة (شاكرا) Pardon
٧٩.....	أقسام الشاكرا Pardon، مراكز الطاقة في الجسم
٨٠.....	٤- كيفية العلاج
٨١.....	٤- كيفية العلاج
٨٢.....	٥- تفسير كلمة اريكي
٨٣.....	٦- انتشار الطب بالطاقة
	الأسلوب الثالث: الطب الروحاني [طب الحروف أو طب العلوم الغربية] ٨٤
٨٧.....	١- أساس علم الحرف
٨٩.....	٢- مؤسس علم الحروف
٩٢.....	٣- كلام السيد ابن طاووس في شرعية هذا العلم
٩٥.....	٤- خطورة هذا العلم
٩٦.....	٥- الخلاصات في هذا الأسلوب
٩٧.....	الأسلوب الرابع: الطب الجديد [الطب الكيميائي]
٩٨.....	أهم الأسباب والعلل لحدوث الأمراض في بدن الإنسان
٩٨.....	السبب الأول: بعض الكائنات الحية المجهرة
٩٨.....	١ - الفيروسات
٩٩.....	٢ - البكتيريا
١٠٠.....	٣ - الأوليات
١٠٠.....	٤ - الفطريات
١٠١.....	٥ - الديدان
١٠١.....	السبب الثاني: أمراض التكّس المزمنة
١٠١.....	١ - أمراض القلب والأوعية الدموية
١٠٢.....	٢ - السرطان
١٠٢.....	٣ - التهاب المفاصل
١٠٢.....	السبب الثالث: الأمراض الهرمونية
١٠٢.....	١ - غدة البنكرياس
١٠٣.....	٢ - غدة الكظرية

١٠٣	٣ - الغدة الدرقية.....
١٠٣	٤ - الغدة النخامية والوطاء.....
١٠٣	السبب الرابع: الأمراض الخلقية.....
١٠٤	السبب الخامس: الأمراض البنية والمهنية والعادة.....
١٠٤	١ - الهواء.....
١٠٤	٢ - المياه.....
١٠٤	٣ - الأصوات المزعجة.....
١٠٤	٤ - المواد الكيميائية الغذائية.....
١٠٥	٥ - العادة غير الحسنة.....
١٠٥	٦ - بعض المهن والحرف والأعمال.....
١٠٥	السبب السادس: أمراض التغذية.....
١٠٦	الفيتامين.....
١٠٦	السبب السابع: الأمراض النفسية البدنية.....
١٠٧	السبب الثامن: أمراض المناعة.....
١٠٧	نظيرية الجهاز المناعي في الإنسان.....
١٠٨	النوع الأول: المهاجر ضد المرض.....
١٠٨	الحاجز الأول: الأغشية المخاطية.....
١٠٨	الحاجز الثاني: الدموع.....
١٠٨	الحاجز الثالث: حمض المعدة.....
١٠٩	الحاجز الرابع: البكتيريا المقيمة.....
١٠٩	النوع الثاني: ردود الفعل الدفاعية العامة ضد العدو.....
١١٠	النوع الثالث: ردود الفعل المناعية.....
١١١	السبب التاسع: أمراض العقل.....
١١٢	أسباب الأمراض العقلية.....
١١٢	العوارض الجانبي للطبع الجديد.....

الف — تقسم الأعراض المخانية إلى تقسيمات عدّة:	١١٣
١ — كمية الجرعة:	١١٣
٢ — وقت استعمال الدواء فقط:	١١٣
٣ — عند تناول مدة العلاج:	١١٣
الأعراض المخانية بصورة عامة على قسمين:	١١٤
الأول: محسوس:	١١٤
الثاني: خفي غير محسوس:	١١٤
الأسلوب الخامس: طب الحكماء والأنباء	١١٥
وفي هذا الأسلوب عدة أمور:	١١٧
الامر الاول: الأدلة على أن أصل هذا الطب هو من الأنبياء	١١٧
أولاً: آقوال العلماء والأطباء:	١١٧
كلام ابن أبي أصيبيع:	١١٧
كلام الشيخ داود الأنطاكي:	١٢٠
كلام الشيخ المفید:	١٢١
نقل الشيخ الصدوقي في كتابه كلاماً ذكر في التوراة عن وهب بن منبه:	١٢١
كلام جلال الدين السيوطي في ما يبتهي عليه الطب من أصول ومباني:	١٢٤
ثانياً: النصوص الروائية:	١٢٥
الامر الثاني: أصل ومبني طب الحكماء:	١٢٨
الأصل الأول: كليات الطب، وهو الذي يسمى بالعلم النظري للطب:	١٢٨
الأول: الأركان:	١٢٨
الثاني: المزاج:	١٢٨
الثالث: الخلط، أو الخلط:	١٢٩
الرابع: الأعضاء:	١٣٠
الخامس: الأرواح:	١٣٠

السادس: القوى ١٣١
الأولى: القوى الطبيعية ١٣١
الثانية: القوى الحيوانية ١٣٢
الثالثة: القوى النفسانية ١٣٢
السابع: الأفعال ١٣٣
كلام حول الطبيعة المدبرة [القوة المدبرة] ١٣٤
البحران ١٣٥
بعض النصوص في الطبيعة المدبرة ١٣٥
الاصل الثاني: العلاج بالضد، ويسمى بالعلم العملي ١٣٧
أولاً: الأطعمة والاشربة والأدوية ١٣٧
ثانياً: التدليك والتدهن والحمام والحمبة ونحوها ١٣٨
بيان لخواص الأدوية وكيفية العلاج بها ١٣٨
في بعض القوانين الكلية للأفعال والخواص الأدوية ١٣٩
ثالثاً: تنقية البدن أو العضو المريض ١٤٢
رابعاً: التدبير [حفظ الصحة] ١٤٤
خامساً: العلاج باليد ١٤٤
الخلاصة ١٤٤
الأمر الثالث: تقييم البعض لهذا الطب، والإشكالات عليه ١٤٦
والجواب على ذلك ١٤٧
الأسلوب السادس: طب النبي ﷺ وأهل بيته ﷺ (الطب الإسلامي) ١٥٢
طوائف روایات الطب عند أهل البيت ﷺ ١٥٥
الطاقة الأولى: العلاج على أساس العلاج بالضد أي طب الأمزجة والطباخ ١٥٥
كلام الشيخ المفید في الطابع الأربع واسطقطسات ١٨٤
النتيجة ١٨٦

١٨٧.....	الطائفـة الثانية: العلاج على أساس الطب الروحاني
١٩١.....	الطائفـة الثالثـة: على أساس المعجزـة

الفصل الثاني المبني لضمان الطيب

١٩٥.....	المبحث الأول: المبني العام
١٩٦.....	القاعدة الأولى: قاعدة الإنلاف
١٩٧.....	وفيها عدة جهات:
١٩٧.....	الجهة الأولى: في بيان المراد من هذه القاعدة
١٩٧.....	الأمر الأول: معنى الإنلاف
١٩٧.....	١ — المعنى اللغوي
١٩٧.....	٢ — المعنى الاصطلاحي
١٩٨.....	الأمر الثاني: معنى المال
١٩٨.....	١ — المال في اللغة
١٩٩.....	٢ — المال في اصطلاح الفقهاء
١٩٩.....	الأمر الثالث: معنى الضمان
٢٠٠.....	الجهة الثانية: في مدارك وأدلة هذه القاعدة
٢٠٠.....	الدليل الأول: القرآن الكريم
٢٠١.....	الآية الأولى: آية الاعتداء
٢٠٤.....	النتيجة الخالصة من هذه الآية الشريفة
٢٠٤.....	ألف - ثبوت القاعدة
٢٠٤.....	ب - الحكم الوضعي
٢٠٤.....	ج - الحكم التكليفي
٢٠٦.....	الآية الثانية: آية جزاء السيئة مثلها
٢١٠.....	النتيجة الخالصة من هذه الآية الشريفة
٢١٠.....	ألف - ثبوت القاعدة

٢١٠	ب - الحكم الوضعي
٢١٠	ج - الحكم التكليفي
٢١٣	الدليل الثاني: الروايات
٢١٣	الرواية الأولى: صحيح أبي ولاد الحناظ
٢١٥	النقطة الأولى: السند
٢١٥	١ - أحمد بن محمد
٢١٨	٢ - ابن محبوب
٢١٩	٣ - أبو ولاد الحناظ
٢٢٠	أقوال العلماء في الرواية
٢٢١	النقطة الثانية: في الدلالة
٢٢٣	الرواية الثانية: صحيحه الحلبي
٢٢٣	الأول: السند
٢٢٣	١ - علي بن إبراهيم
٢٢٥	٢ - أبيه (إبراهيم بن هاشم)
٢٢٨	٣ - ابن أبي حمير
٢٣٠	٤ - حماد
٢٣٣	٥ - الحلبي
٢٣٤	الثاني: الدلالة
٢٣٦	الرواية الثالثة: الغناء بن الفضيل
٢٣٦	الأول: السند
٢٣٨	تصحيح السند
٢٤٠	ترجمة السند
٢٤٠	١ - الحسين بن سعيد

٢٤٢	٢ - التضر
٢٤٣	٣ - هشام بن سالم
٢٤٣	٤ - علي بن النعمان
٢٤٤	٥ - ابن مسكان
٢٤٤	٦ - سليمان بن خالد
٢٤٥	الثاني: الدلالة
٢٤٥	الأمر الأول: الملك العام والملك الخاص
٢٤٧	الأمر الثاني: الركوب على الدابة
٢٤٩	الأمر الثالث: قيادة الدابة
٢٥١	الأمر الرابع: سوق الدابة
٢٥١	الأمر الخامس: قاعدة كليلة
٢٥٢	الرواية الرابعة: صحيحه الحلبى
٢٥٢	الرواية الخامسة: أبي الصباح الكتاني
٢٥٣	الرواية السادسة: ما رواه سماعة
٢٥٤	الرواية السابعة: موثقة السكونى
٢٥٤	الرواية الثامنة: ما رواه زيد بن علي <small>عليه السلام</small>
٢٥٥	الرواية التاسعة: ما رواه أبو بصير
٢٥٥	الرواية العاشرة: ما رواه مصعب ابن سلام
٢٥٧	وقفه قصيرة في بيان السندي
٢٥٧	بيان دلالة الأحاديث الستة الأخيرة
٢٥٨	الموارد التي لم يجعل الإمام <small>عليه السلام</small> فيها الضمان
٢٦٠	الموارد التي جعل الإمام <small>عليه السلام</small> فيها الضمان

٢٦١	نكتة لقاعدة الضمان من هذه الأحاديث الشريفة
٢٦٢	الدليل الثالث: الإجماع
٢٦٣	الدليل الرابع: سيرة العقلاء
٢٦٥	الجهة الثالثة: نسبة التلف
٢٦٥	الأمر الأول: في تقسم الإنلاف وحكم الضمان
٢٦٥	١ - الإنلاف بال المباشرة
٢٦٥	٢ - الإنلاف بالتسبيب
٢٦٦	٣ - حكم الضمان فيما
٢٦٧	الأول: خبر السكوني
٢٦٨	الثاني: صحيح الحلباني
٢٦٩	الثالث: خبر أبي الصباح الكتاني
٢٧٠	الرابع: صحيح زرارة
٢٧٠	الخامس: موثق سماعة
٢٧١	ال السادس: الروايات المستفيضة في غرامة الشاهد إذا رجع عن شهادته
٢٧٥	٤ - حكم الطيب هنا
٢٧٦	الأمر الثاني: ولو اجتمع السب وال المباشر
٢٧٦	الفرض الأول: صحة إسناد الإنلاف إلى المباشر
٢٧٧	الفرض الثاني: صحة إسناد الإنلاف إلى السب
٢٧٧	الفرض الثالث: صحة إسناد الإنلاف إلى كلامها
٢٧٩	الأمر الثالث: لو تعددت الأسباب
٢٨٠	الجهة الرابعة: في تطبيق هذه القاعدة على ضمان الطيب
٢٨١	الجهة الخامسة: في الحكم الشرعي لقاعدة الإنلاف
٢٨١	الحكم الوضعي
٢٨٢	الحكم التكليفي
٢٨٢	الأول: الحرمة: أي: يحرم الإنلاف، وهو للمعمد عدواً غير إذن شرعى

الثاني: الوجوب: أي يجب الإتلاف.....	٢٩٢
قاعدة: في ملاحظة الأهم من المهم.....	٢٩٢
الثاني والثالث: الاستحساب، والكرهية.....	٢٩٣
الرابع: الإباحة.....	٢٩٣
الجهة السادسة: في رجوع قاعدة التسبيب إلى قاعدة الإتلاف.....	٢٩٥
القاعدة الثانية: قاعدة لا ضرر، وفيها جهات:.....	٢٩٨
الجهة الأولى: في بيان المراد من هذه القاعدة.....	٢٩٨
الجهة الثانية: في مدارك وأدلة هذه القاعدة.....	٢٩٩
الدليل الأول: القرآن الكريم.....	٣٠١
الدليل الثاني: الروايات.....	٣١١
القسم الأول: الأخبار التي لها دلالة خاصة على القاعدة «لَا ضررَ وَ لَا ضرار»	٣١١
الأولى: مسألة الشخة.....	٣١٢
التبعة المت Hutchصلة من هذه المسألة.....	٣١٧
الثانية: مسألة الشفاعة.....	٣١٨
الثالثة: مسألة الماء.....	٣٢٠
الرابعة: مسألة الإرث.....	٣٢١
التبعة في القاعدة من الأدلة الدالة على وجوب الضمان.....	٣٢٤
القسم الثاني: الأخبار التي لها دلالة عامة على القاعدة.....	٣٢٥
الأولى: مسألة البعير المريض.....	٣٢٥
الثانية: مسألة العيون في ارض والقواف.....	٣٢٦
الثالثة: مسألة حفر القناة، والبئر، والرحى على النهر.....	٣٢٧
الرابعة: مسألة الإضرار بالجبار.....	٣٢٨
الرابعة: مسألة الإضرار بالمرأة و المسلم.....	٣٣٣
الخامسة: مسألة إضرار الرجلُ المرأةَ وَ المرأةُ الرجلَ.....	٣٣٤

السادسة: مسألة الإضرار بالصبي أو يضارء أمّه في رضاعه	٣٣٥
السابعة: مسألة كل شيء يضر بطريق المسلمين	٣٣٦
الدليل الثالث: سيرة العقلاء	٣٣٧
الجهة الثالثة: هي بيان معنى (لا ضرر ولا ضرار) لغة واصطلاحا	٣٣٩
الأول: المعنى اللغوي	٣٣٩
ألف — الضرر	٣٣٩
ب — ضرار	٣٤٠
الثاني: المعنى الاصطلاحي	٣٤٢
ألف — معنى الكلمة ضرر	٣٤٢
ب — معنى الكلمة (ضرار)	٣٤٤
الثالث: في معنى (لا) التي في الحديث	٣٥١
الخلاصة	٣٥٤
الجهة الرابعة: في تطبيق هذه القاعدة على ضمان الطبيب	٣٥٥
الجهة الخامسة: في الحكم الشرعي المستفاد من قاعدة لا ضرر	٣٥٦
١ — الحكم الوضعي	٣٥٦
٢ — الحكم التكليفي	٣٥٧
١ — الحرمة	٣٥٧
٢ — الوجوب	٣٦١
القاعدة الثالثة: قاعدة لا غرر، وفيها جهات:	٣٦٤
الجهة الأولى: في بيان القاعدة	٣٦٤
الجهة الثانية: في مدارك القاعدة وأدلةها	٣٦٧
الدليل الأول: الأخبار	٣٦٧
ألف — الأخبار الواردة في باب العيوب والتدليس	٣٦٧
اللفاظ الروايات الأخرى في التدليس	٣٧٢
ب — الأخبار الواردة في باب شهادة الرور	٣٧٥

٣٧٧.....	اللفاظ ضمان شاهد الزور
٣٧٩.....	الدليل الثاني: الإجماع
٣٨١.....	الدليل الثالث: السيرة
٣٨٢.....	الجهة الثالثة: في معنى الغرور والتدعيس
٣٨٢.....	١ - الغرور
٣٨٤.....	٢ - التدعيس
٣٨٧.....	٣ - التمويه
٣٨٩.....	الخلاصة
٣٩٠.....	الجهة الرابعة: دلالة ما تقتضيه القاعدة
٣٩١.....	الجهة الخامسة: في تطبيق القاعدة على ضمان الطيب
٣٩٢.....	الجهة السادسة: في الحكم الشرعي
٣٩٢.....	١ - الحكم الوضعي
٣٩٢.....	٢ - الحكم التكليفي
٣٩٢.....	ألف - الحرمة
٣٩٨.....	ب - الوجوب
٤٠٠.....	المبحث الثاني: المبني الخاص
٤٠٠.....	الأولى: الطيب الجاهل
٤٠٣.....	الكلام في سند النذيل
٤٠٣.....	١ - الصفار
٤٠٤.....	٢ - إبراهيم بن هاشم
٤٠٤.....	٣ - المنوطي
٤٠٥.....	٤ - السكوني
٤٠٧.....	الدلالة
٤١٠.....	الثانية: ضمان الأجير إذا أفسد في عمله
٤١٤.....	توجد عدة أمور في هذه الطائفة من الروايات:

الأمر الأول: عمومية التعليل وشموليته	٤١٤
الأمر الثاني: عدم شمول الكلية لحالات الطارئة	٤١٤
الأمر الثالث: هل يتضمن التلف اتفاقا ؟	٤١٥
الثالثة: في تضمين الختان	٤١٧
بحث رجالى في الصفار	٤١٧
الدلالة	٤١٩
الرابعة: أخذ البراءة من المريض	٤٢١
الكلام في سند رواية الكافى	٤٢٢
الدلالة	٤٢٣
المبحث الثالث: في مشروعية أساليب الطبابة	٤٢٤
الأمر الأول: هل يجوز للمريض العلاج بأحد الأساليب دون الآخر ؟	٤٢٤
وأما هل يلزم العلاج بأحد الأساليب بالخصوص ؟	٤٢٥
الأمر الثاني: هل يعتبر العلاج بالطب الإسلامي جرما ؟	٤٢٧
هنا تطرح عدة تساؤلات	٤٢١
التساؤل الأول: ما هو الملك في كون المسألة علمية ؟	٤٣١
والجواب عن هذا التساؤل بعدها أمور:	٤٣٢
التساؤل الثاني: ما هو الملك في صدق عنوان التدخل في الأمور الطبية ؟	٤٣٧
التساؤل الثالث: من أعطى هذه المراكز الصحية حق الإقصاء ؟	٤٣٧
الأمر الثالث: هل ان العلم بأحد الأساليب يصدق عليه عنوان طبيب ؟	٤٤٠

الفصل الثالث

مسائل ضمان الطبيب

المبحث الأول: في القدر الواجب من صدق عنوان الطبيب على المتطلب ٤٤٥
مسألة: هل يشترط في جواز التطبيق، أن يكون الطبيب حاذقاً بجميع أمور الطب، أم تكفي التجربة والقدرة المتعارف بين الناس؟ ٤٤٥
الجواب: يكتفى القدر المتعارف ٤٤٥
والدليل على ذلك ما يلي: ٤٤٦
الدليل الأول: سيرة العلاء ٤٤٦
الدليل الثالث: النصوص ٤٤٧
كلام صاحب الوسائل في جواز التدوين: ٤٤٩
الدليل الثالث: الإجماع المحصل ٤٥١
المبحث الثاني: في الطبيب المباشر للعلاج ٤٥٤
المسألة الأولى: هل يضمن الطبيب المباشر ما يتلف بعلاجه إن قصر؟ ٤٥٤
القول الأول: يضمن الطبيب المباشر القاصر مطلقاً ٤٥٤
القول الثاني: عدم الضمان في حالة الإذن أو أخذ البراءة من المريض أو الولي، وإن علم بقصور الطبيب ٤٥٧
القول الثالث: يستقطع الضمان في صورة الأذن للطبيب القاصر المعلوم قصوره عند الأذن ٤٦١
فرع على المسألة الأولى: على القول بالضمان، هل يضمن في ماله أو في مال العاقلة؟ ٤٦٥
المسألة الثانية: لو كان الطبيب عارفاً، وإذن له المريض في العلاج، ولم يقصر، فآل الأمر إلى التلف؟ ٤٦٦
القول الأول: عدم الضمان ٤٦٦

القول الثاني: هو الضمان.....	٤٦٧
المسألة الثالثة: هل يكفي في اخذ البراءة حضور المريض للعلاج، أو يحتاج إلى تصريح بها؟	٤٧٠
الفرق بين الإذن والبراءة.....	٤٧٠
المسألة الرابعة: لو اخذ الطبيب البراءة من المريض أو الوالي، ولم يقصر في الاجتهاد والاحتياط، فهل يبرأ لو حصل تلف؟.....	٤٧٣
القول الأول: يبرأ وليس عليه ضمان	٤٧٣
القول الثاني: لا يبرأ بالإبراء.....	٤٧٨
القول الثالث: التردد فيه.....	٤٨٢
المسألة الخامسة: إذا أمر المريض الطبيب بقطع عقدة في رأسه مثلاً و لم يكن القطع مما يؤدي إلى الموت غالباً، فقطعها فمات اتفاقاً، مع اخذ البراءة من المريض أو الوالي، فهل يضمن؟	٤٨٤
القول الأول: لا ضمان عليه.....	٤٨٥
القول الثاني: وهو الضمان	٤٨٦
القول الثالث: هو يكفي الإذن في عدم الضمان.....	٤٨٧
المسألة السادسة: لو كانت علة المريض مميتة، فاخذ البراءة من الوالي أو المريض، فهل يبرئ الطبيب بذلك؟	٤٨٩
الظاهر انه يبرئ من الضمان.....	٤٩٠
المسألة السابعة: لو لم يتمكن الطبيب من اخذ الإذن أو البراءة من المريض أو الوالي؛ لحالة طارئة، وكان العلاج لازم له بان لو ترك فان احتمال التلف فيه كبير، فبادر إلى العلاج لإنقاذه، فحصل تلف للمريض اتفاقاً.....	٤٩٠
القول الأول: عدم الضمان، ويسقط الإذن والبراءة.....	٤٩٠
القول الثاني: هو الضمان	٤٩١
المسألة الثامنة: لو رأى طبيب مريضاً في حالة طارئة، ولم يسعفه وتركه حتى	

مات، ولم يكن الطبيب في مقام العلاج والعمل، فهل يضمن؟ ٤٩٢	
الظاهر عدم الضمان..... ٤٩٢	
المبحث الثالث: في الطبيب الواصف للعلاج (غير المباشر) ٤٩٣	
المسألة الأولى: إذا وصف الطبيب دواء ولم يكن في مقام المعالجة للمربيض والكشف عن دائئه، فذكر دواء لمرض يشبه مرضه ونحو ذلك، فاستعمله المريض وأوجب مضاعفة المرض أو تلفا..... ٤٩٣	
المشهور: عدم الضمان..... ٤٩٣	
قد يقال بالضمان..... ٤٩٤	
المسألة الثانية: إذا وصف الطبيب دواء وكان في مقام المعالجة للمربيض والكشف عن دائئه، فذكر دواء لمرض يشبه مرضه، فاستعمله المريض وأوجب لمضاعفة في المرض أو تلفا..... ٤٩٧	
الظاهر هو الضمان..... ٤٩٧	
المبحث الرابع: لو اجتمع المباشر مع الواصف (المباشر والسبب) ٤٩٩	
مسألة: إذا وصف الطبيب الأخصائي دواء خطأ إلى المريض، وقام الطبيب المقيم بكتابه الوصفة الدوائية حسب تعليمات الطبيب الأخصائي وقام المريض بإعطاء هذا الدواء الخطأ إلى المريض مما أدى إلى وفاة المريض. ٤٩٩	
المبحث الخامس: في مسائل متفرقة..... ٥٠١	
المسألة الأولى: في ضمان الجاني - زائدًا على الديمة - أجراً الطبيب ٥٠١	
القول الأول: وجوب دفع أجراً العلاج عند عدم تدارك الجنائية بعلاجه أو إسعاف ٥٠١	
المقام الأول: تحقق المقتضي..... ٥٠٢	
المقام الثاني: عدم المانع..... ٥٠٥	
وبعبارة أخرى للمانعية..... ٥٠٧	
القول الثاني: هو التفصيل بين ما إذا زادت نفقات العلاج أكثر من الديمة أو أقل ٥٠٩	
الدليل الأول: شمولها للقواعد العامة..... ٥٠٩	

الوجه الأول: سيرة العقلاء ٥٩	
وبعبارة أخرى لقاعدة العقلانية ٥١٠	
الوجه الثاني: قاعدة التسبيب ٥١١	
الوجه الثالث: قاعدة لا ضرر ٥١٣	
الدليل الثاني: بعض النصوص ٥١٥	
القول الثالث: وجوب الدفع مطلقا ٥٢٠	
القول الرابع: هو عدم الضمان مطلقا ٥٢٢	
فرعان يتغرعان على القول بلزوم الدفع ٥٣٠	
الفرع الأول: على القول بوجوب العلاج على الجاني هل يبذل الطبيب ما زاد على أجرة العلاج مثل نفقات السفر ونحو ذلك؟ ٥٣٠	
الفرع الثاني: في جواز مطالبة المجنى عليه نفقات العلاج مقدما على أصل الديمة ٥٣١	
المسألة الثانية: هل يجب معالجة الجاني للمجنى عليه تكليفا، أم لا يجب القول الأول: الوجوب ٥٣٢	
القول الثاني: عدم الوجوب ٥٣٧	
المسألة الثالثة: في عدم ثبوت حق القصاص للمجنى عليه إذا تمكّن الجاني من رفع أثر جنابته العمدية بعلاج ونحوه ٥٣٩	
الرأي الأول: عدم سقوط حق القصاص ٥٣٩	
الرأي الثاني: سقوط حق القصاص ٥٤٢	
الرأي الثالث: الأحوط وجوباً من القصاص ٥٤٢	
المسألة الرابعة: لو كان المريض مرضه معدني ومسري، فهل يحق للدولة حجزه وعلاجه قسراً من دون إذنه وأخذ البراءة منه، وإذا حدث له شيء اتفاقاً هل تضمن الدولة؟ ٥٤٥	
ان الظاهر هو جواز حجزهم وعلاجهم قسراً بدون إذنهم، وإن حصل له شيء من دون تقصير فلا ضمان ٥٤٥	

المسألة الخامسة: ما هو حكم التلقيح والتطعيم العام في بعض الأمراض، هل

يجوز تطعيمهم قسراً ومن دون إذن منهم إذا امتنعوا؟ لمصلحتهم ولمصلحة المجتمع، وإذا حدث شيء بسبب التطعيم فهل تضمن الجهة المختصة؟ .. ٥٤٩

المصادر..... ٥٥١

فهرس المحتويات..... ٥٦٢